

«الدولي» يوقع عقد تمويل بقيمة 14 مليون دينار لصالح شركة الوافر

وتجارة الجملة» من جانبه، قال رئيس الاستثمارات ونائب الرئيس التنفيذي في (إيفا) باسل عطية: «توجه بالشكر لكل من بنك الكويت الدولي وشركة الوافر لثقتهم وتعاملهم المهني في كل ما يتعلق بعقد التمويل، إحدى أنجح عمليات التمويل الممنوحة لواحد من مشاريع الـ B.O.T في الكويت. ولقد تمكنا من تخطي جميع المعوقات والصعوبات الناجمة عن قانون الـ B.O.T والتي عرقلت العديد من عمليات التمويل لمشاريع مشابهة. ونأمل أن يضع هذا التمويل معياراً لتوفير الدعم والتمويل لمشاريع الـ B.O.T أو مشاريع القطاع العام والخاص المشتركة الهامة في المستقبل لتحسين البنية التحتية في الكويت».

الدولي والتي من ضمنها تنوع المحفظة الائتمانية وذلك بالدخول في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية ومن خلال تقديم أحدث الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي في شركة الوافر علي عبدالله الرقبة: «سيعزز هذا التمويل من أداء الشركة، كما سيسهم بفاعلية خطط النمو المستقبلية. وتخطط الوافر بوصفها مديراً لسوق الفرصة المركزي للخضار والفاكهة والذي يعمل بنظام «البناء، التشغيل، والتحويل» (B.O.T)، للدخول في مشاريع جديدة في قطاع الأمن الغذائي، الأمر الذي سيعزز حقوق مساهمي الشركة ومكانة الشركة كرائد في قطاع الأغذية



تثيان الغانم وعلي عبدالله الرقبة وصالح السلمي ولؤي مقامس وعبدالرحيم العوض وانتصار السويدي وجاسم العبدالهادي ويدر البدر في لحظة جماعية عقب توقيع العقد

وأشار إلى «ان اتفاقية التمويل تلك إنما تأتي تطبيقاً للاستراتيجية التي أقرها مجلس إدارة بنك الكويت

سوق الفرصة المركزي الذي مدار بكفاءة عالية من قبل شركة الوافر التي تحقق أداء تشغيلياً جيداً».

المساهمة في تمويل المشروعات ذات الطابع التشغيلي والتي يعود نفعها على الاقتصاد الكويتي بشكل عام ومنها

عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد... وأضاف مقامس «اننا في بنك الكويت الدولي نسعى إلى

أعلن بنك الكويت الدولي عن توقيع عقد تمويل مدته 5 سنوات بقيمة 14 مليون دينار لصالح شركة الوافر للخدمات التسويقية، بترتيب من شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا).

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي لؤي مقامس «أن هذا التعاون يؤكد ثقة الدولي في شركة الوافر باعتبارها إحدى الشركات الرائدة في قطاع الأغذية وتجارة الجملة».

وأوضح مقامس «أن هذا التمويل يعكس رؤية «الدولي» تجاه الشركات الكويتية التي تتمتع بسعة طيبة، وتقديم الدعم اللازم لها لمساعدتها في تنفيذ مشاريعها التنموية، مبيناً أن «الدولي» يقدم هذا التمويل في إطار رغبته في تعزيز الحركة التجارية ودفع

«النشال»: زيادة نسبة ملكية «الوطني» في «بوبيان» إلى 58,4% تغير تصنيف البنك من شركة زميلة إلى شركة تابعة

أصول البنك (ROA) يشمل مساهمي البنك والحصص غير المسيطرة نحو 2,1٪، وهو أدنى قليلاً من مستوى عام 2011 البالغ 2,3٪. وسجل العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) الخاص بمساهمي البنك (الخاص) أيضاً، حين انخفض من 80٪ في عام 2011، إلى نحو 73,4٪ في عام 2012.

واعتل البنك، عن توزيع أرباح نقدية بنسبة 30٪ من الأرباح الاسمية للسهم، أي ما يعادل 30 فلساً، وتوزيع 5 أسهم منحة، مقارنة مع توزيع 40٪ نقداً و10٪ أسهم منحة في العام السابق، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً تقديماً بلغت نسخته نحو 3,1٪ على سعر الإقبال المسجل في نهاية 31/12/2012 والبالغ 960 فلساً للسهم الواحد. وبلغت ربحية السهم الواحد (EPS) (ربحية السهم الاسمية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك) نحو 71 فلساً، مقابل نحو 70 فلساً في العام السابق، وهذا يعني تحقيق عائد على القيمة السوقية للسهم، بلغت نسبته 7,4٪، وتراجع (أي تحسن) مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)، حين بلغ نحو 13,5 مرة مقارنة مع 16 مرة في عام 2011، وتراجع (أي تحسن)، أيضاً مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم (P/B) نحو 1,7 مرة، مقارنة مع 1,9 مرة في عام 2011.

في نهاية عام 2011، أي بارتفاع بلغ قدره 1692,2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 20,7٪، وإذا استثنينا تأثير جميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، كانت نسبة النمو مستتبغ نحو 5,2٪ مقارنة بمستواتها في العام السابق. وارتفع رصيد إجمالي الأصول الحكومية بنحو 119,7 مليون دينار، أي بما نسبته 14,1٪، لتصل إلى نحو 970,4 مليون دينار (5,9٪ من إجمالي الأصول)، مقابل 850,7 مليون دينار (6,2٪ من إجمالي الأصول). في نهاية عام 2011، والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو الزيادة في رصيد سندات بنك الكويت المركزي، والذي بلغ نحو 614,2 مليون دينار، بعد أن كان، في نهاية عام 2011، نحو 454,4 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغت نسبته 35,2٪ أو نحو 159,8 مليون دينار، بينما ارتفعت سندات خزانة حكومة الكويت بنحو 40,1 مليون دينار، أي نحو 10,1٪، حين بلغت نحو 356,2 مليون دينار، مقارنة مع نحو 396,3 مليون دينار في عام 2011.

وتشير مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك إلى أن العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) (الخاص بمساهمي البنك) قد بلغ نحو 12,8٪، وهو أدنى قليلاً، من مستوى عام 2011 البالغ 13,3٪، في حين بلغ العائد على معدل

81,5 مليون دينار، وهذا الريح لن يتكرر في المستقبل، ويبدو أنه استخدمت حصيلته بشكل صحيح بزيادة المخصصات. وارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 21,7 مليون دينار، أي ما نسبته 13,4٪ نتيجة ارتفاع جميع بنود مصروفات التشغيل، ولكن هذه النسبة لا تعكس الوضع الكلي، وتجرى الإشارة إلى أن إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) قد ارتفعت بشكل طفيف، بنحو 0,3٪، فيما ارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنسبة 8,8٪، وكان نتيجة ذلك تراجع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 2,2٪، وحققت الإيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 25,1 مليون دينار، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 397,8 مليون دينار، ولا يمكن مقارنة هذا الرقم حين بلغت في العام السابق 397,8 مليون دينار، وإذا استثنينا تأثير جميع بنك بوبيان، كانت نسبة النمو مستتبغ نحو 6,7٪ مقارنة مع مستواها في العام السابق، وبلغ رصيد محفظة الغروض والسلف وتمويل العملاء، نحو 9874,4 مليون دينار (60,1٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 8182,2 مليون دينار (60٪ من إجمالي

ونحتاج إلى بعض الوقت لتكرار توافر البيانات المالية عن الوضع الجديد لتتسنى لنا المقارنة. وفي التفاصيل، حقق البنك إيرادات تشغيلية، بلغت نحو 650,1 مليون دينار، وهي إيرادات أعلى بنحو 31,8 مليون دينار، أي ما نسبته 5,1٪، عما كانت عليه في العام الذي سبقه (2011)، والتي بلغت 618,3 مليون دينار، وتجرى الإشارة إلى أن إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) قد ارتفعت بشكل طفيف، بنحو 0,3٪، فيما ارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنسبة 8,8٪، وكان نتيجة ذلك تراجع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 2,2٪، وحققت الإيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 25,1 مليون دينار، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 397,8 مليون دينار، ولا يمكن مقارنة هذا الرقم حين بلغت في العام السابق 397,8 مليون دينار، وإذا استثنينا تأثير جميع بنك بوبيان، كانت نسبة النمو مستتبغ نحو 6,7٪ مقارنة مع مستواها في العام السابق، وبلغ رصيد محفظة الغروض والسلف وتمويل العملاء، نحو 9874,4 مليون دينار (60,1٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 8182,2 مليون دينار (60٪ من إجمالي

استعرض تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج أعمال بنك الكويت الوطني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، التي أشارت إلى أن البنك حقق أرباحاً، بعد خصم كل من حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والضرائب والزيادة وحقوق الأقلية، بنحو 305,1 ملايين دينار. وبارتفاع بلغ نحو 2,7 مليون دينار، أي بنسبة بلغت نحو 0,9٪ مقارنة بأداء عام 2011. وتراجع هامش صافي ربح البنك، إلى نحو 39,9٪، بعد أن بلغ نحو 46,6٪، في نهاية عام 2011، وذلك بسبب ارتفاع مجموع إيرادات التشغيل (19,1٪)، بنسبة أعلى من ارتفاع صافي الربح. وقام البنك خلال عام 2012، بحيازة حصة ملكية إضافية بنسبة 11,1٪ في بنك بوبيان، ما أدى إلى زيادة نسبة الملكية لديه إلى 58,4٪، وقام البنك على أثرها بتغيير تصنيف بنك بوبيان من شركة زميلة إلى شركة تابعة، بما ترتب عليه من تجميع البيانات المالية لبنك بوبيان، ضمن بيانات بنك الكويت الوطني، اعتباراً من تاريخ حيازة السيطرة. ورغم أننا حاولنا تقدير تأثير تجميع بنك بوبيان مع بنك الكويت الوطني إلا أن مقارنة الأداء المركز المالي للبنك، بين عام 2012 وأية فترة سابقة، قد لا تكون دقيقة،

«مملكة الفضة للمجوهرات والذهب» تشارك في معرض الذهب والمجوهرات العالمي 2013

وأضافت أن دور النساء أصبح مشيرة إلى أن شركاتها التي تعمل في مجال المجوهرات والفضة الكريمة والفضة حريصة على المشاركة في هذا المعرض في كل عام، وذلك بهدف تقديم تشكيلات جديدة للمكويتيات والكويتيين من المجوهرات والأحجار الكريمة والفضة التي تناسب مختلف الاندواق. وأوضحت أن إقامة معرض سنوي للمجوهرات في الكويت يعكس صورة حقيقية وجميلة ومشرفة للتناقس البناء بين الشركات المتخصصة لتقديم أروع التصميمات وأفضل الاندواق في مجال المجوهرات والمشغولات الذهبية والفضية، مما يتيح الفرصة أمام العاملين في القطاع للابتكار والتطوير،

أعلنت شركة مملكة الفضة للمجوهرات والذهب عن رعايتها ومشاركتها في معرض الذهب والمجوهرات العالمي 2013 الذي تقيمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي، ويقام في الصالة رقم 8 على أرض المعارض الدولية في مشرف في الفترة بين 16 و22 أبريل الحالي. وقالت رئيس مجلس الإدارة سارة هزاع الهاجري في تصريح صحافي بهذه المناسبة إن معرض الذهب والمجوهرات العالمي في الكويت يكتسب أهمية كبيرة، حيث أصبح من

المعارض القوية في هذا المجال، مشيرة إلى أن شركاتها التي تعمل في مجال المجوهرات والأحجار الكريمة والفضة حريصة على المشاركة في هذا المعرض في كل عام، وذلك بهدف تقديم تشكيلات جديدة للمكويتيات والكويتيين من المجوهرات والأحجار الكريمة والفضة التي تناسب مختلف الاندواق. وأوضحت أن إقامة معرض سنوي للمجوهرات في الكويت يعكس صورة حقيقية وجميلة ومشرفة للتناقس البناء بين الشركات المتخصصة لتقديم أروع التصميمات وأفضل الاندواق في مجال المجوهرات والمشغولات الذهبية والفضية، مما يتيح الفرصة أمام العاملين في القطاع للابتكار والتطوير،



سارة الهاجري تستعرض بعض منتجات الشركة

مجموعة QNB: 60 مليار دولار إيرادات قطر المتوقعة في ميزانية 2013/2014

قال تقرير مجموعة QNB إن وزارة الاقتصاد والمالية في قطر أصدرت مؤخرًا الموازنة العامة للسنة المالية 2013/2014 والتي بدأت في الأول من أبريل 2013 وتستمر حتى 31 مارس 2014. وتم اعتماد الموازنة على أساس متوسط سعر النفط عند 65 دولارًا للبرميل، وهو السعر نفسه المعتمد في موازنة السنة المالية الماضية.

وبناء عليه، فإن الوزارة تتوقع إيرادات بقيمة 60 مليار دولار وتخطط إلى إنفاق 58 مليار دولار من هذه الإيرادات. غير أن مجموعة QNB تتوقع أن تبلغ أسعار النفط مستويات أعلى من هذه التقديرات بكثير، حيث من المتوقع أن يصل متوسط سعر برميل النفط إلى 107 دولارات خلال السنة المالية الحالية، بحيث ترتفع تقديرات الإيرادات إلى ما يقارب 74 مليار دولار.

سيوفر هذا الارتفاع في الإيرادات الفرصة للحكومة إلى زيادة الإنفاق العام بمستويات أعلى من تقديرات الموازنة العامة. وتعمل دولة قطر، مثلها مثل بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إلى زيادة الإنفاق عن تقديرات الموازنات العامة نظراً لأنها تعتمد تقديرات متحفظة لأسعار النفط.

فقد ارتفع متوسط الإنفاق الفعلي في الموازنات العامة خلال السنتين المالية من 2009/2010 إلى 2011/2012 بمعدل 20٪ عن تقديرات الموازنات، علاوة على ذلك، هناك مؤشرات من بيانات التجارة والسكان التي صدرت مؤخرًا على ارتفاع النشاط في تنفيذ المشاريع منذ نهاية عام 2012. وقد تباطأ معدل النمو في الإنفاق الحكومي في بداية العام الماضي، حيث قامت الحكومة بإعادة هيكلة خطط الإنفاق واعتماد إطار جديد للموازنات العامة إلى المدى المتوسط.

لكن يبدو أن الإنفاق يرتفع حالياً مع بدء طرح مناقصات مشاريع البنية التحتية الضخمة بحيث يتم الانتهاء منها ضمن الجدول الزمني لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022.

وبناء عليه، تشير تقديرات مجموعة QNB إلى أن الإنفاق الحكومي القطري الفعلي سيصل إلى 66 مليار دولار خلال السنة المالية 2013/2014، في حين سيبلغ الفائض في الموازنة

8 مليارات دولار، أو ما يمثل 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما تتوقع المجموعة أن تصل حصة الإنفاق الرأسمالي إلى 30٪ من إجمالي الإنفاق. وتستحوذ الرواتب والأجور في القطاع الحكومي على أكبر حصة من النفقات الجارية، حيث تمثل نحو 35٪ من إجمالي النفقات الجارية في موازنة 2013/2014.

أما الجزء المتبقي من النفقات الجارية فيذهب إلى بنود بعيدة عن الرواتب والأجور في الإيرادات الحكومية مثل التجهيزات العامة والخدمات الخارجية ومخصصات خدمة الدين.

وتستحوذ الإدارة العامة على أكبر حصة من النفقات الجارية، يليها الدفاع والأمن والتعليم والصحة.

على الرغم من انخفاض النفقات الرأسمالية خلال السنة المالية 2012/2013، إلا أن تقديرات مجموعة QNB تتوقع ارتفاعها بنسبة 29٪ خلال السنة المالية 2013/2014.

ويمكن تقسيم النفقات الرأسمالية في الموازنة إلى 3 قطاعات رئيسية هي البنية التحتية والتعليم والصحة.

ارتفعت المخصصات لمشاريع تطوير البنية التحتية بنسبة 28٪ بحيث تستحوذ على 54٪ من إجمالي النفقات الرأسمالية في الموازنة العامة.

وتتركز هذه المخصصات لصالح مشاريع شبكة السكك الحديدية والطرق والعقارات وميناء الدوحة الجديد والتوسعات في شبكات المرافق العامة.

تقدر تكلفة مشروع شبكة السكك الحديدية «قطر ريل» عند 35 مليار دولار، حيث من المتوقع الانتهاء من المراحل الأولى من المشروع بحلول عام 2020.

ويتضمن المشروع إنشاء 300 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية سواء لنقل المسافرين أو البضائع، بالإضافة إلى خطوط مترو وشبكة قطارات خفيفة في الدوحة.

وتشتمل المرحلة الأولى من المشروع على الإنشاءات الأساسية للمترو وشبكة القطارات الخفيفة في الدوحة، حيث يتم حالياً طرح مناقصات بقيمة تصل إلى حوالي 12 مليار دولار لإنشاء خطوط بطول 62 كيلومتراً تحت سطح الأرض و30 كيلومتراً فوق سطح الأرض.

تراجع الكويت 12 مرتبة في «مؤشر مدركات الفساد» خلال عام دليل على تمدد بيئة الفساد

والتي تشمل الخليج، حيث توقع الصندوق، في أكتوبر 2012، أن تصل دول الخليج مع حلول عام 2017 إلى سعر التعادل بين الإيرادات العامة، ومعظمها نفطي، والإنفاق العام، وذلك يعني انتهاء عصر فوضى الموازنة العامة، وذلك نتيجة توقعه انخفاض أسعار النفط لأقل من 100 دولار للبرميل، مع حلول عام 2015، مع افتراض استمرار ارتفاع الإنفاق العام، والتي يقدر متوسط نموه السنوي المركب لمنطقة الخليج بنحو 16,8٪ للفترة 2006-2011، مدفوعاً بمعدلات الارتفاع الكبيرة في الإنفاق العام في قطر والإمارات بنحو 20,4٪ و20,2٪ على التوالي، بينما بلغ معدل ارتفاع الإنفاق العام في الكويت نحو 10,5٪ للفترة نفسها، وهو، أيضاً، معدل مرتفع وغير قابل للاستدامة.

وصندوق النقد الدولي صريح في إشارته إلى أن الإصلاح الاقتصادي الذي يتبناه له تبعات اجتماعية تؤثر على توزيع الدخل والثروة في المجتمع، وتحديدا التأثير المباشر على الفئات الأقر بعد تخفيض دعم استهلاك الطاقة، وهو ما يتطلب إجراءات موازية لتخفيف الأثر عن تلك الفئات، إذا تبيننا موقف الصندوق المعارض لدعم للسلع، وقد يكون من ضمن هذه الإجراءات الضرائب التصاعدية على الدخل والأصول، وكذلك

تداول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر مؤخرًا وأشار إلى حجم الدعم الذي تقدمه حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمستهلكي الطاقة، مثل الكهرباء والبنزين، داخل دولهم، وذلك يمثل نحو نصف الدعم الإجمالي في العالم، ونحو 8,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة و22٪ من إيرادات حكوماتها في 2011، وهي معدلات دعم مرتفعة.

ودعا الصندوق، في تقريره الذي كان تحت عنوان « دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة للإصلاح»، التحول من الدعم الحكومي المسبق لأسعار السلع، قبل البيع، يستفيد منه المستهلكون، جميعاً، بغض النظر عن حاجتهم للدعم، إلى دعم نقدي تسلمه الحكومة مباشرة للفئات الأكثر فقراً في المجتمع، حيث يقدر التقرير أن في دولة مثل السودان يستفيد أكثر من 20٪ فقراً من السكان من نحو 70٪ فقط، من الدعم المسبق للسلع، مقابل أكثر من 33٪ يستفيد منه أقل من 2٪، تلك الفئات الأغنى تستهلك مزيداً من الطاقة، وبالتالي الدعم الذي يأتي معها.

ويأتي هذا التقرير استمراراً لدعوات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي في المنطقة.

تداول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر مؤخرًا وأشار إلى حجم الدعم الذي تقدمه حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمستهلكي الطاقة، مثل الكهرباء والبنزين، داخل دولهم، وذلك يمثل نحو نصف الدعم الإجمالي في العالم، ونحو 8,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة و22٪ من إيرادات حكوماتها في 2011، وهي معدلات دعم مرتفعة.

ودعا الصندوق، في تقريره الذي كان تحت عنوان « دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة للإصلاح»، التحول من الدعم الحكومي المسبق لأسعار السلع، قبل البيع، يستفيد منه المستهلكون، جميعاً، بغض النظر عن حاجتهم للدعم، إلى دعم نقدي تسلمه الحكومة مباشرة للفئات الأكثر فقراً في المجتمع، حيث يقدر التقرير أن في دولة مثل السودان يستفيد أكثر من 20٪ فقراً من السكان من نحو 70٪ فقط، من الدعم المسبق للسلع، مقابل أكثر من 33٪ يستفيد منه أقل من 2٪، تلك الفئات الأغنى تستهلك مزيداً من الطاقة، وبالتالي الدعم الذي يأتي معها.

ويأتي هذا التقرير استمراراً لدعوات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي في المنطقة.

نسبة نمو قيمة التداول اليومي بنهاية الربع الأول 47,3% توحي بانحراف السوق نحو المقامرة

معدل الدوران بحدود 500٪ خلال سنة واحدة، وهو أمر يرقى إلى مستوى الجريمة التجارية بحق السوق وحق بعض المتداولين. ويسير انحراف السيولة، جنباً إلى جنب، مع انحراف قراءة المؤشر السعري الذي كسب في ربع السنة الأول نحو 13,3٪ مقابل 3,8٪ للوزني الرسمي، ونحو 2,2٪ للمؤشر كويت 15، وهما انحرافات يسهل إصلاحهما، فالعقوبة واجبة على التداولات الوهمية، وللسوق مؤشرات آخراً محترمان، والطولب تشديد الرقابة على التداول وتشديد العقوبة على الانحراف، بينما يكفي إلغاء المؤشر السعري في الحالة الثانية، ولا نرى مبرراً لتأخير أي من الإجراءات.

وتشير اتجاهات السيولة، مقاسة بقيمة التداول على أكثر 30 شركة سيولة، ما بين بداية العام الحالي ونهاية شهر مارس الفائت، إلى استحواذ هذه الشركات على 69,6٪ من سيولة السوق، ولكن ضمن الـ 30 شركة، استحوذت 22 شركة لا تزيد قيمتها السوقية على 3,3٪، من قيمة الشركات، كلها، في السوق، و7٪ من القيمة السوقية للـ 30 شركة المذكورة، على 51,6٪ من سيولة السوق، كله، و74٪ من سيولة الـ 30 شركة، أي إن هذه الشركات الصغيرة تم شراء أسهمها 1,27 مرة في ثلاثة شهور، أو بمعدل دوران بلغ 127، بمعنى أن استمرار سيولتها على هذا المستوى، يعني أن أسهمها ستباع 5 مرات

تداول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إلى خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية العام، مبيناً أن ارتفاع السيولة، ومعها الأسعار، إذا كانا متوازنين ومبررين، هو تطور في الاتجاه الصحيح، لذلك لابد من اختيارها بشكل مستمر، وبدأت سيولة البورصة بالارتفاع، منذ بداية العام الحالي، وحققت معدل نمو في قيمة التداول اليومي بلغ 47,3٪ مع نهاية ربع السنة الأول، ولكن اتجاهاتها تثيرت انحرافاً نحو شركات صغيرة، ما يوحي بانحراف السوق نحو المقامرة، ومن تكرر أزمات السوق الكويتي منذ سبعينيات القرن الفائت، نعتقد أن التشخيص والعلاج المبكر أقل تكلفة وأكثر نفعاً.